دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
٤٥٢

وثيقة رقم (٣٢١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٤٥٢

ملف رقم: ١/ ٣/ ٥

الملف الداخلي: ٥١/ ٣/ ١

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات: ١

تاريخ الوثيقة: ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧م

موضوع الوثيقة:

بشان: إقبال بعض المراكب التابعة لأفراد من رعايا حكومة الحجاز على الصيد في المياه المصرية.

نص الوثيقة:

حضرة المحترم قنصل المملكة المصرية بجدة

بعثت إلينا وزارة المالية بكتاب يتضمن أنها تلقت شكوى من مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك، من إقدام بعض المراكب التابعة لأفراد من رعايا حكومة الحجاز على الصيد في المياه المصرية، بدون الحصول على رخصة تبيح لهم ذلك من السلطات المصرية المختصة، وحيث أن القوانين الخاصة بالصيد تقضي بعدم مباشرته في المياه المصرية إلا بموجب رخصة قانونية، وفي حالة المخالفة يعاقَب المخالف طبقاً لما جاء بهذه القوانين، وتفادياً من وقوع إشكالات أو منازعات بين الحكومتين المصرية والحجازية بعثت إلينا وزارة المالية بصورة من نص المواد المعمول بها، وطلبت إلينا مخابرة الحكومة الحجازية للتنبيه على أصحاب المراكب من رعاياها الذين يرغبون في مباشرة الصيد في المياه المصرية، بضرورة الحصول على رخصة بذلك من السلطات

المصرية المختصة بعد دفع الرسوم المقررة المبينة في المادة الثالثة من القانون السالف الذكر،وبأخذ رأي قسم قضايا الخارجية في هذا الموضوع وافق على مخابرة الحكومة الحجازية، واقترح مراعاة للمجاملة عدم تطبيق العقوبات الواردة بالقانون لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، حتى يكون لدى السلطات الحجازية الوقت الكافي للتنبيه على رعاياها بتنفيذ نصوص هذا القانون إذا رغبوا في الاستمرار في الصيد في المياه المصرية. وبعد مرور هذه المدة تعطي الحكومة المصرية الأمر لسلطاتها المختصة لتطبيق مواد العقوبات الواردة بهذا القانون على كل من يخالف قواعده، فنرسل لحضرتكم مع هذا صورة من نص المواد المراد تطبيقها بأمر التكرم بمخابرة الحكومة الحجازية في هذا الشأن وإفادتنا بالنتيجة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ٣ ديسمبر ١٩٢٧م
وكيل الخارجية
إبراهيم وجيه

مستعجل في ١٥ يناير ١٩٢٨م

ختم



* مكررة تحت تواريخ مختلفة.

وثيقة رقم (٣٢٢)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٤٥٢
ملف رقم: ١/ ٣/ ٥١
الملف الداخلي:
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ١٣ أكتوبر ١٩٢٨م

موضوع الوثيقة:

بشأن : الإجراءات الخاصة برسوم مراكب الصيد المصرية بمواني الحكومة الحجازية.

نص الوثيقة:

إدارة الشئون السياسية والتجارية

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية

أرسلت إلينا وزارة المالية بكتابها رقم ع٢٢-٤٨/ ٨٠ تحرير المؤرخ في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨م صورة الكتاب الموجه إلى القنصلية الملكية المصرية بجدة من الحكومة الحجازية، بشأن ما قررته من الإجراءات لرسو مراكب الصيد المصرية بموانيها .

وذكرت أنها تلقت هذه الصورة من مصلحة خفر السواحل، وطلبت إيقافها على ما إذا كانت وزارة الخارجية قد وصلها شيء في هذا الصدد من القنصلية المصرية بجدة وعلى معلوماتها عن الموضوع.

وجواباً على ذلك نتشرف بإبلاغ عزتكم أن القنصلية المصرية بجدة أرسلت إلى وزارة الخارجية صورة من كتاب الحكومة الحجازية سالفة الذكر، وأنها على

أثر وصول هذه الصورة إليها أحالتها على وزارة المواصلات، وطلبت إليها إبلاغ مضمونها للجهات المختصة، وعن طريقها علمت مصلحة خفر السواحل بالموضوع.

هذه هي معلومات وزارة الخارجية في هذا الشأن ولا يوجد لديها معلومات أخرى عنها.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وكيل الخارجية
إبراهيم وجيه

١٣ اكتوبر ١٩٢٨م

وثيقة رقم (٣٢٣)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٤٥٢
ملف رقم: ١/ ٣/ ٥١
الملف الداخلي: ٧/١٥
رقم الإفادة:
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات:
تاريخ الوثيقة: ٢٠ صفر سنة ١٣٤٧هـ

موضوع الوثيقة:

بشان : الإجراءات الخاصة برسوم مراكب الصيد المصرية بمواني الحكومة الحجازية.

نص الوثيقة:

المملكة الحجازية النجدية
وملحقاتها
مدير الشئون الخارجية
مكة المكرمة

حضرة صاحب السعادة محمد بك السعيد بجدة

بعد التحية، أتشرف بإحاطة سعادتكم علماً أنه طلب مني أن أخبر سعادتكم أن كثيراً من سنابك وقطاير صيد الأسماك ونقل السوايق التابعة لأشخاص مصريين تحضر إلى المواني الحجازية وتغادرها بدون أن تتخذ الإجراءات القانونية بخصوصها، فمنعاً لذلك التشويش قد صدر الأمر بعدم السماح لأمثال هذه السنابك وما إليها من القدوم إلا إلى مواني ضبا وأملج والمويلح والخريبة والوجهة، حيث تأخذ رخصة رسمية ودليلاً يسافر معها. ولذلك أرجو من سعادتكم إبلاغ هذا القرار إلى الجهات المختصة بمصر؛ لكي تتخذ التدابير

اللازمة لإفهامه إلى أصحاب السنابك؛ لأنه في حالة عدم اتباع هذا القرار ستتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالف.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل مدير الشئون الخارجية
(إمضاء)